بالنظر الى ذاته بل لاجل واسطة كقولنا زيد انسان لزيد بناطق فانه انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بواسطة ان كل ناطق انسان وافهم

واعلم انه لابد في تحقيق التناقض بين القضيتين من اتحاد واختلاف فالاختلاف يكون في الكم اي في الكلية والجزئية والكيف اي الاتحاد والسلب والجهة اي الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وغيرها من الجهات فاذا كانت القضية موجبة كلية ضرورية مثلا فنقيضها سالبة جزئية ممكنة عامة مثلا قولنا كل انسان حيوان بالضرورة نقيضها بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ونحو ذلك **واما** الاتحاد ففيما عدى هذه الامور الثلاثة والصحيح ان المعتبر في تحقيق التناقض هو وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد على ما هو مقرر في كتب المنطق والله اعلم **واما العكس المستوي** **اعلم** ان العكس المستوي يطلق على المعنى المصدري اي تبديل طرفي القضية وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كما يقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فتسمي الموجبة الجزئية عكسا والمراد هنا هو المعنى الاول فحينئذ حقيقته تحويل جزئي الجملة اي طرفيها بان تجعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولا على وجه تصدق اي لو كان الاصل صادقا كان العكس مثله لان العكس لازم للقضية فاذا صدق الملزوم صدق اللازم فحينئذ لابد من بقي الصدق وكذلك لابد من بقي الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس مثله وان كان سالبا كان العكس مثله فلا يكون الموجب

عكسا

عكسا للسالب والعكس لمثل ما تقدم مباشرة اطابقا تصدق فينعكس قولنا كل انسان حيوان الى بعض الحيوان انسان كما هو مقرر في موضعه

تنبيه حقيقة العكس المستوي واما عكس النقيض فتحقيقه ان جعل نقيض كل منهما اي من جزئي القضية **مكان** الاخر اي جعل نقيض الجزء الثاني في مكان الاول ونقيض الجزء الاول مكان الثاني ويشترط فيه ابقاء الكيف اي الايجاب والسلب فينعكس قولنا كل انسان حيوان مثلا بعكسه العكس الى كلما ليس بحيوان ليس بانسان **فان قلت** قد اشترطت في عكس النقيض بقاء الكيف وفي قولنا في عكس كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان لم يبق ذلك اذ هو سلب

قلت هذه القضية ليست سالبة جزئية من طرفي الكلام من موضعه فتامل والله اعلم **نعم** واما اسمي هذا عكس النقيض لان المعكوس فيه نقيض الطرفين فتامل ذلك فهذا ما يليق بهذا المختصر في بيان النقيض والعكس ولاستيفاء الكلام فيه وفي شرائطه في آخر اعني علم المنطق فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه وقد استوفيت ذلك في شرح مختصر سعد الدين التفتازاني المسمى بالتهذيب

وبتمام هذا تم الكلام في شرح الدليل الثاني اعني السنة

فصل في الدليل الثالث من

الادلة الشرعية الاجماع هو ممكن وكذلك العلم بثبوته ونقله

Copyright © King Saud University